دور مؤسسات التعليم العالي العراقية في ارساء اقتصاد المعرفة

The role of Iraqi higher education institutions in establishing a knowledge economy

م.م ليث صلاح الدين محمود
lieth86alkuabaisi@gmail.com
وزارة التربية

تاريخ استلام البحث 2022/6/14 تاريخ قبول النشر 2022/8/3 تاريخ النشر 4 / 4/2023
https://doi.org/10.34009/aujeas.2023.180708

المستخلص

اصبح اقتصاد المعرفة من القضايا المهمة في اية دولة، يهدف البحث الى معرفة اهم المعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي العراقية في ارساء اقتصاد المعرفة ، انطلاقاً من فرضية مفادها يمتلك العراق جامعات قادرة على تهيئة بيئات ملائمة لاحتضان اقتصاد المعرفة يواكب المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية المعاصرة .

ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث ضعف دور مؤسسات التعليم العالي العراقية في المساهمة في اقتصاد المعرفة ، من خلال تراجع مؤشرات الابداع والابتكار ومخرجات البحث العلمي ، وخروج العراق من مؤشرات المعرفة العالمية نتيجة تراجع دور المعرفة العراقية، وقلة التخصيصات المالية الممنوحة للجامعات العراقية وللمراكز البحثية للارتقاء بجودة البحوث العلمية المنجزة، ومن اهم التوصيات زيادة دور مؤسسات التعليم العالي في ارساء اقتصاد المعرفة من خلال زيادة مراكز الابحاث المتطورة في الانتاج الفكري ، و زيادة التخصيصات المالية لدعم مؤسسات التعليم العالي ومراكز الابحاث .

الكلمات المفتاحية : *مؤسسات التعليم العالي ، اقتصاد المعرفة ، البحث العلمي، جودة التعليم العالي ، العراق*

Abstract

The knowledge economy has become an important issue in any country, The research aims to know the most important obstacles facing Iraqi higher education institutions in establishing a knowledge economy, Based on the assumption that Iraq has universities that are able to create model environments for embracing a knowledge economy that keeps pace with contemporary technological and economic changes.

Among the most important findings of the research is the insignificant role of Iraqi higher education institutions in contributing to the knowledge economy, By reviewing the indicators of creativity, innovation and scientific research outputs, And the exit of Iraq from the indicators of global knowledge as a result of the decline in the role of Iraqi knowledge, The lack of financial allocations granted to Iraqi universities and research centers to improve the quality of scientific research carried out, Among the most important recommendations is to increase the role of higher education institutions in establishing a knowledge economy by increasing advanced research centers in intellectual production, And increasing financial allocations to support higher education institutions and research centers.

key words**:** *Institutions of higher education, Knowledge economy, Scientific Research, Higher education quality. Iraq.*

المقدمة

يمر العالم اليوم بالعديد من التطورات في كافة الشؤون الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومن هذه التطورات التي القة بظلالها على كافة اقتصاديات العالم واقتصاديات الدول النامية فرص ظهور المعرفة ، وظهور اقتصاد المعرفة ، واصبحت قدرة اي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي ، وتؤدي مؤسسات التعليم العالي دوراً مهماً في تقدم المجتمعات ، وركيزة اساسية لاقتصاد المعرفة ، والتي كان من نتائجها تحول الاقتصاد العالمي من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد يعتمد على المعرفة ، وان المعرفة تعتمد في بنائها على التعليم والبحث العلمي ، ما يتطلب الى احداث نقلة نوعية في النظام التربوي من خلال الحصول على المعرفة وانتاجها ونشرها، وبالتالي فان مؤسسات التعليم تساهم في تكوين المهارات المطلوبة لسوق العمل وحل المشاكل التي تواجه المجتمع من خلال دور البحوث العلمية .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في كشف دور مؤسسات التعليم العالي في تكوين اقتصاد المعرفة.

مشكلة البحث

اصبحت مؤسسات التعليم العالي احد اعمدة اقتصاد المعرفة كمصدر لإبداع الافكار ونقلها للمجتمع وتصديرها للمجتمع ،ومن هنا تكمن مشكلة البحث ما هو دور مؤسسات التعليم العالي العراقية في ارساء اقتصاد المعرفة .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها يمتلك العراق جامعات قادرة على تهيئة بيئات ملائمة لاحتضان اقتصاد المعرفة يواكب التغيرات التكنولوجية والاقتصادية المعاصرة .

اهداف البحث:

يهدف البحث الى معرفة اهم المعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي العراقية في ارساء اقتصاد المعرفة.

المبحث الاول: اقتصاد المعرفة

1-1- مفهوم اقتصاد المعرفة

يعد موضوع اقتصاد المعرفة من المواضيع المعاصرة التي نتجت عن التطور الهائل الذي شهده الاقتصاد ، والتي اصبحت سمة مميزة لاقتصادات الدول المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا ، بداية ظهورها الاول في العقد الاخير من القرن العشرين ، وقد ادى ذلك الى ظهور العديد من الدراسات التي طرحت مفهوم اقتصاد المعرفة والدور الذي يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي ، واخذ اقتصاد المعرفة بالتطور بشكل سريع واصبح خصائصه تتوسع وتتجذر مبادئه في مواجهة الاقتصاد التقليدي، وقد اطلق عليه العديد من التسميات كالاقتصاد الالكتروني ، والاقتصاد الرقمي ، واقتصاد الانترنت ... الخ ، وعرف من قبل الاقتصادي الفن توفلر بانه فرع من فروع العلوم الاقتصادية الذي يرتكز على المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمعات (**شعيبث ودلي ، 2018: 504**). وعرف بانه ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه انتاج المعرفة واستخدامها المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص العمل في جميع المجالات ، اذ يقوم على اساس انتاج المعرفة ، واستخدام ثمارها وانجازاتها، اذ تشكل هذه المعرفة (سواء ما تعرف بالمعرفة الصريحة التي تشمل قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، او البرمجة الضمنية والتي يمثلها الافراد

وخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلهم) مصدراً رئيسياً لثروة المجتمع ورفاهيته **(عبد الله وثابت ،2016: 223)**. وعرف بانه التفاعل والتكامل والتنسيق بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة والاقتصاد الوطني والدولي من جهة اخرى من اجل تحقيق الشفافية لجميع مؤشرات الاقتصادية الداعمة لجميع المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية في البلدان على مدى مدة من الزمن **(دواي و حسين، 2018: 424)**.

ومن ذلك نستنتج ان اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي للنمو و هو اقتصاد قائم على التطور التكنولوجي والموارد البشرية المؤهلة والتي يكون فيها رأس المال البشري اكثر الاصول قيمة.

1-2- عناصر اقتصاد المعرفة

يرتكز اقتصاد المعرفة على مجموعة من العناصر يتمثل اهمها فيما يلي:

1- بنية تحتية مجتمعية داعمة والمتمثلة بالكوادر البشرية المدربة ذات المستوى العالي من التأهيل والتي تعد بمثابة الدعامة القوية لاقتصاد المعرفة **(عبد الله وثابت ،2016: 225)**.

2- وجود خدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، وخاصة الانترنت، مما يوفر للموظفين وصولاً سريعاً الى الكم الهائل من المعلومات التي يقدمها **(عبد الله وثابت ،2016: 225)**.

3- العاملون والصناع ذوو المعرفة الذين لديهم المعرفة والقدرة على استجواب واستيعاب التكنولوجيا الحديثة بكل تفاصيلها ، أي الرابط بين هيكل المجتمع الداعم والمجتمع المتعلم للحصول على أفضل نتيجة ممكنة من العمال المهرة ذوي الإمكانات والقدرات الهائلة **(الوائلي والشمري، 2013: 1025)**.

4- منظومة البحث والتطوير والعلم وتكنولوجيا الابداع والابتكار الفاعلة ، هذه المنظومة ترتقي بالاقتصاد من خلال ما تقدمة من معطيات علمية تحتل دور الريادة في رفع مستوى الاقتصادي والمعرفي في ان واحد لمنظمات الاعمال **(عبد الله وثابت ،2016: 225)**.

5- مجتمع متعلم ، ويستوجب التركيز على مستوى التعليم والعمل على دعم وتأهيل التعليم المستمر ، واقامة المراكز والمعاهد للنهوض بمستوى الكوادر الموجودة وزيادة خبرة الطلبة المتخرجين من اجل ضمان جيل من العاملين ذات خبرات عالية قادرة على النهوض بالاقتصاد في ظل التغيرات التكنولوجية المتلاحقة **(عبد الله وثابت ،2016: 225)**.

6- زيادة معدلات الاستثمار في البحث والتطوير ، والمشاركة الشعبية ،و التغيير الاجتماعي **(صالح ، 2019: 155)** .

1-3- مؤشرات اقتصاد المعرفة

هناك الكثير من المؤشرات المساعدة على قياس اقتصاد المعرفة ، وهي كالاتي:

1- مؤشر تدفق ومخزون المعارف: ويقصد بمخزون المعارف تلك المستودعات من المعارف على دعائم ورقية او الإلكترونية او في عقول اصحابها (المعارف الضمنية) ويتمثل عموماً في رأس المال المعرفي الذي يصعب قياسه نظراً لعنصر لا ملموسية المعرفة ذاتها، وقد تم اعتمادها على اساس براءات الاختراع ، فمثلاً اذ قامت منظمة اعمال ببيع تراخيصها الى منظمات خارج الوطن لمدة عشر سنوات مثلاً ، فان مخزون هذه المنظمة من المعارف يتمثل في مقدار تلك المداخيل من التراخيص المباعة مضروبة في عشر سنوات ، اما فيما

يخص بقياس مخزون الافراد المعرفي فيتم ذلك وفق تحليل دقيق لرأس المال البشري وقيمة كل فرد فيه بالنظر للقيمة المضافة التي يقدمها للمنظمة ، ويتم بعدها ادخاله كعنصر من عناصر الميزانية عن طريق اعطائه قيمة نقدية ، وفق تقدير يختلف حسب طبيعة العمل والظروف المحيطة به **(الشيخ وابو القاسم ، 2013 : 449)**.

2- نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع والخدمات والمنتجات **(شرف الدين ، 2019: 106)**.

3- الابتكار القائم على نظام فعال يقوم بربط المؤسسات الاكاديمية بالمؤسسات الانتاجية من اجل تفعيل البحث والتطوير لمواكبة ثورة المعرفة ومواءمتها مع الاحتياجات المحلية ، ويعد قياس البحث والتطوير مهماً في هذا السياق اذ انه يعكس القدرة على الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة **(أنيس ، 2013: 139)**.

4- الميزان التجاري للدولة فيما يتعلق بتجارة المعرفة (الصادرات المعرفية والواردات المعرفية) بما في ذلك ميزان المدفوعات التكنولوجي حسب نوع التكنولوجيا **(نور الدين وسمية ، 2019: 21)**.

5- مؤشرات التعليم والتكنولوجيا : وتتمثل في البيانات المتعلقة بالأبحاث والاحصائيات وبراءات الاختراع والمنشورات العلمية ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات والانفاق على البحث والتطوير ومصادر تمويل وعدد براءات الاختراع وعدد المنشورات العلمية والتي كلما زادت عكست اهتمام دور الدولة بهذا الجانب وكما تعكس سعي الباحثين من اجل تطوير قدراتهم **(شعيبث و دلي ، 2019: 505)**.

6- المؤشرات البشرية : هي تلك المؤشرات التي تدرس اساساً اقتصاد المعرفة بشرياً، اي تركيبته البشرية ، وتقيس هذه المؤشرات مدى انتشار عنصر المعرفة داخل المجتمع ، ولابد ان يكون هذا المجتمع قابل للاستهلاك وانتاج وتبادل كل انواع المعرفة ، لان العنصر البشري هو المحرك الرئيسي لاقتصاد المعرفة ، وتشمل هذه المؤشرات على **(عبد الله وثابت ،2016: 226)**.

- عدد الباحثين بالنسبة لعدد العمال (الطبقة العاملة) .
- نسبة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المجتمع .

المبحث الثاني : مؤسسات التعليم العالي

2-1- مفهوم مؤسسات التعليم العالي

تعد مؤسسات التعليم العالي مراكز للعلم والفكر، ومصادر اشعاع للمجتمع ، ومؤسسات تعليمية متميزة ، ويقع عليها مسؤولية التعليم والبحث وخدمة المجتمع والانسانية ، وتتأثر بكافة التغييرات الثقافية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية السائدة على المستويين المحلي والعالمي ، وتحتل هذه المؤسسات داخل اي نظام تعليمي اهمية قصوى ، وخاصة فيما يتعلق بإعداد القوى البشرية ذات المهارات العلمية المؤهلة لتسخير المعرفة لخدمة المجتمع واحداث التقدم العلمي والاجتماعي ، اذ باتت هذه المؤسسات ركيزة اساسية في اعداد خطط التنمية الشاملة وتطويرها **(سعاد وعزيز ، 2016: 109)**. وتأتي مؤسسات التعليم العالي في مقدمة المؤسسات المؤهلة للاقتصاد المعرفي ، التي تملك بنية معرفية تتضمن العناصر البشرية والتقنية ، لذا تحظى مؤسسات التعليم العالي باهتمام كبير من قبل جميع الدول والمجتمعات، لما لها من اثر على رقيها وتطورها وتقدمها العلمي ، ويلقى على عاتقها مهمة تخريج كوادر بشرية من اجل التنمية الوطنية **(البربري ، 2016: 3)**. ويعرف التعليم العالي بانه التعليم الذي يأتي بعد التعليم الثانوي وهو يحتوي على عدة مستويات ، الليسانس (دبلوم العلي) ، الماستر (الماجستير)، الدكتوراه، وتختلف فترة الدراسة من

مستوى الى مستوى اخر وحسب الاختصاصات العلمية والتي تمثل حاجة كبيرة من احتياجات التنمية في المجتمعات وفي تطوير وتحديث التعليم العالي والبحث العلمي **(عسول ، 2016: 83)**. ويعرف ايضاً بانه كل نمط للتكوين والبحث ويقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات متخصصة ومعتمدة من طرف الدولة **(شرف الدين ، 2019: 107)**. وعرفه نمور بانه التعليم الذي يتم داخل الكليات أو المعاهد الجامعية بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة ، وتتراوح مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات ، وهي آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي ، حيث أنها جميع أنواع الدراسات التدريبية أو التدريب الموجه الذي يحدث بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعة أو غيرها من المؤسسات التعليمية المعترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل سلطة الدولة **(نمور، 2012: 14)**.

ومن هذا نستنتج بان التعليم العالي كل تعليم يأتي بعد التعليم الثانوي ويتكون من عدة مستويات التي تساهم في تطوير التعليم والبحث العلمي .

2-2- مكونات مؤسسات التعليم العالي

تتكون مؤسسات التعليم العالي من ثلاث انماط رئيسية مكونة لمؤسسات التعليم العالي هي :

1- الجامعات : كلمة الجامعة University مأخوذة من الكلمة اللاتينية Universitas التي تعني الرابطة التي تضم عملاً او حرفه معينه ليصبح اللفظ فيما بعد يطلق على الاتحاد العلمي او النقابة التي تشمل عدداً من رجال العلم سواء كانوا اساتذة او طلاباً لتدل على التجمع لهؤلاء **(رضوان ،2019: 51)**.و هي البيئة التي يتحقق من خلالها اداء رسالة متميزة في مجالات المعرفة والفكر وفي تكوين نخبة ثقافية من منظور ثقافة العصر واحتياجات المجتمع وتوجهاته، وكما انها مركزاً للبحث العلمي الذي يسهم في اثراء المعرفة وتطويرها لحل مشكلات المجتمع والاسهام في تنميته وتطويره **(حسان واخرون ، 2008: 4)** .

وتهدف الجامعة الى تحقيق عدة اهداف منها **(عميرة ، 2013: 49-50)**.

أ- الارتقاء بمستوى الدراسات الجامعية وتنويعها وتوفير مستلزماتها المختلفة .

ب- توفير اعضاء الهيئة التدريسية والباحثين الذين يطلبهم قطاع التعليم العالي.

ت- اعداد جيل مثقف متسلح بالعلم ، ويعتمده اساساً لأحداث التغيرات المختلفة في جوانب المعرفة وتدعيمها ، والقضاء على التخلف.

ث- تحديد موضوعات الرسائل العلمية والاطروحات الخاصة بالدراسات العليا، بما يضمن تنمية البحث المرتبط بخطط التمية القومية.

ج- امداد سوق العمل بذوي الاختصاصات الهامة الذين تحتاجهم قطاعات المجتمع ، انطلاقاً من عملية متابعة الخريجين في مواقع عملهم.

2- المعاهد والكليات : نمط من انماط مؤسسات التعليم العالي ، وتعني بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح ما بين سنتين الى اربع سنوات وفقاً لطبيعة التخصص ، وتختلف هذه المؤسسة باختلاف البرامج التي تقدمها فبعضها كليات متخصصة لإعداد المعلمين وبعضها الاخر متعدد التخصص **(شرفي ، 2018: 20)**.

3- المعاهد والمدارس العليا : نمط من انماط مؤسسات التعليم العالي ، وتعني بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين اربع وخمس سنوات ما بعد مرحلة الثانوية ، يتم منها الحصول على شهادة النجاح تعادل شهادة الجامعة (**حنان ، 2017: 338**).

2-3- سمات مؤسسات التعليم العالي

يمكن ان نعرض اهم سمات مؤسسات التعليم العالي فيما يلي (**شرف الدين ، 2019: 108**).

1- يتميز نشاط المؤسسة الجامعية بكونه يتمتع بخاصية أكاديمية بالدرجة الأولى ، تعليم مضمون ، للبحث العلمي ، مما يتطلب إدارة فعالة.

2- مؤسسات التعليم العالي ، وخاصة الجامعات ، هي الدائرة المجتمعية الأكثر انسجاما مع معطيات العلم والمعرفة والتطورات في مجالات تخصصها واهتماماتها ، وتشكل المخرجات الأكثر حساسية في تشكيل مستقبل وطنها.

3- الاستثمار في قطاع التعليم هو استثمار طويل الأجل ، والربح بمعناه التجاري ليس هو محور اهتمام المؤسسة الجامعية ، خاصة إذا كانت وكالات التمويل غير هادفة للربح.

4- ترتبط مؤسسات التعليم العالي بنظيراتها من المؤسسات الجامعية بصلة ، وتميل إلى التعاون وأحيانًا لا تخلو من المنافسة ، سواء كانت مؤسسات وطنية أو أجنبية ، ويتمثل إنتاجها في البحث العلمي والمعرفة والمهارات العلمية.

المبحث الثالث : دور مؤسسات التعليم العالي في ارساء اقتصاد المعرفة

3-1- خصائص الجامعة في ظل اقتصاد المعرفة

تتميز الجامعة في المجتمع والاقتصاد القائم على المعرفة بمجموعة من الخصائص ، وهي كالاتي

1- تمثل كل وحدة أو مختبر أو ورشة عمل أو كلية رأس المال الفكري (العلمي والتعليمي والبحثي) الذي يمكن تحويله بسرعة ويدفع القيمة والتنمية في الاقتصاد (القدرات المعرفية والتكنولوجيا والمنتجات) (**بوفرة واخرون ، 2013: 76**).

2- هي مؤسسة ذات كثافة عالية من المعلومات والاتصالات الشبكية ، والتوظيف الفعال لتكنولوجيا المعلومات بطريقة تفاعلية داخل وخارج الجامعة وفي كل مكان وزمان في جميع أنحاء العالم بفضل الإنترنت (**مدفوني ، 2017: 133**).

3- إنها مؤسسة ذات أشكال تنظيمية متقدمة، على عكس الجامعات الهرمية التقليدية ذات العلاقات الرسمية من الأعلى إلى الأسفل ، والبيروقراطية ، تتميز الجامعة في اقتصاد المعرفة والمجتمع بأكثر المنظمات مرونة (منظمة مصفوفة مع علاقات رأسية أفقية متزامنة ، وتنظيم شبكي مع علاقات تتشكل وتتلاشى وفقًا لتغيير مسافات الدراسة أو عن طريق البحث أو المخططات أو الهياكل الأفقية ، والفرق الافتراضية والمشتركة (**نور الدين وسمية ، 2019: 22**).

4- انها مؤسسة تعمل على اساس الانجاز العلمي – البحثي – الاستشاري في ظل قواعد التقييم المتعدد المستويات ، اذ تعتمد على المقارنة الداخلية من خلال برنامج التقييم الذاتي ، ومعايير تنافسية مع الجامعات الاخرى وطنياً ، واقليمياً ، وعالمياً **(بوفرة واخرون ، 2013: 133)**.

5- هي مؤسسة الحرية الأكاديمية في المجال العلمي والبحثي ، مما يجعلها بنية محفزة للإبداع والمشاركة والإنجاز على المستوى الفردي والجماعي سواء في التعليم أو في البحث العلمي ، وهو أمر يحظى بتقدير كبير **(مدفوني، 2017: 133)**.

6- نها تمثل القطاع الاقتصادي الاكثر حيوية وتأثيرا في الاقتصاد المحلي من خلال اجور العاملين وما ينفقه الطلبة على الكتب والمطاعم والملابس والمرافق الترفيهية ، وبالتالي فان تأثير الجامعات يتجاوز حدودها التعليمية البحثية الى الاقتصاد الوطني بأكمله **(نور الدين وسمية ، 2019: 22)**.

7- انها مؤسسة علمية تعمل في تفاعل مستمر ومتشابك الابعاد والمجالات والمستويات مع البنية العلمية للمجتمع ، فهي علاقات تداؤبية داخلية وخارجية **(مدفوني ، 2017: 133)**.

3-2- استراتيجيات مؤسسات التعليم العالي في ارساء اقتصاد المعرفة

تعد استراتيجيات الاستثمار في راس المال البشري لتنمية راس المال الفكري اللبنة الاساسية المتبناة من قبل مؤسسات التعليم العالي للمساهمة في ارساء اقتصاد المعرفة ويتم ذلك من خلال

1- الاستثمار من اجل تحقيق جودة اعضاء هيئة التدريس : ويتم ذلك من خلال

- المعرفة في مجال التخصص : هناك حالة تناسبية بين مؤهلات أعضاء هيئة التدريس والوظيفة التربوية تتمثل في الجانب الإعلامي والمعرفي الضروري لأداء المهام التربوية وحسب التخصص وهي المواد الأساسية العلمية المتخصصة أو المواد الداعمة لها. التي يجب دراستها ، وإتقانها يزيد من ثقة عضو هيئة التدريس في نفسه وفي معرفته وثقة الطلاب به ، وأن كل إضافة معرفية يكتسبها عضو هيئة التدريس ، سواء بالجهد الذاتي أو الموجة ومتابعة آخر المستجدات في تخصصه عنوان ثقافته التربوية ودلالة على تميزه ونجاح رسالته في التعليم. عمله ، ويشترط في عضو هيئة التدريس أن تكون لديه معلومات تتجاوز نطاق مستواه ، لأنه عرضه على عدد من الأسئلة والاستفسارات حول موضوعات خارج نطاق الموضوع المقرر. ينظر الطالب إلى معلمه على أنه الأعلم والأكثر اكتمالاً في المعرفة ، ويزداد احترامه له كلما وجد فيه المؤهل العلمي الذي يملأ طموحه في حسن عرض المادة. الدراسة والإجابة على كل سؤال واستفسار يعرض عليه **(نمور ، 2012: 66)**.
- التأثير على الرغبة في التعليم : اذ تعتبر هذه الخاصية من اهم الخصائص لان المعلم اذا لم يمتلك الدافعية في التعليم ، فلن ينجح في اداء ونجاح العملية التعليمية **(مدفوني ، 2017: 134)**.
- التعرف والالمام بتكنولوجيا المعلومات : ان ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها المجتمع اليوم، يحتم على عضو هيئة التدريس امتلاك مهارة جديدة، ليساير التطور التكنولوجي المتسارع، وهي مهارة استخدام الحاسوب والانترنت، ففي مجال تطوير التعليم يترتب عليه ايضاً مواكبة هذه التطورات، بالاستعانة بالشبكات الوطنية والعالمية للمعلومات والمبادرة في اعداد الكوادر الماهرة في التعامل مع المعلومات في شتى مراحلها وفي كافة اشكالها **(نمور، 2012: 67)**.

- تشجيع الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس (**نورالدين وسمية ، 2019: 23**).
- مساهمة اعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع المحلي (**مدفوني ، 2017: 134**).
- كفاءات شخصية : يتطلب من عضو هيئة التدريس ان يتحلى بسمات ومهارات شخصية معينة، وذلك بان يكون لديه مرونة وثقة بالنفس، التأني في اصدار الاحكام، و لا يعتمد على احكام مسبقة او غير مبنية على اسس علمية صحيحة (**نمور ، 2012: 68**).
- مشاركة اعضاء هيئة التدريس في الجمعيات العلمية والمهنية (**مدفوني ،2017: 134**).
- التأثير على الكفاءة الاتصالية : وتعني قدرة عضو هيئة التدريس على استخدام الطرق المناسبة لتوصيل المعلومات للطلبة بشكل صحيح والقدرة على الاتصال بكل افراد العملية التربوية، بما فيهم المجتمع المحلي (**نورالدين وسمية ،2019: 23**).

2- الاستثمار من اجل تحقيق جودة الطالب

يعتبر الطالب اهم عناصر العملية التعليمية، وهو العميل الذي يتلقى الخدمة التعليمية، ولتحقيق جودة الطالب، لابد ان تتوافر متطلبات نذكر منها (**رقاد ، 2014: 46-47**).

- مناسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس .
- توافر الخدمات التي تقدم للطالب.
- اكتساب الطلبة مهارات فنية تسهل انخراطهم في سوق العمل.
- تعزيز دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم.
- زيادة مشاركة الطلبة في القرارات المتعلقة بشؤونهم.
- شمول عملية التقييم والتقويم للطالب، والاخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الشخصية والقدرات العقلية المتنوعة، دون الاقتصار على الجانب المعرفي فقط.
- تعزيز صلة الطالب بالمكتبة .
- تعريف الطلبة برسالة الجامعة وبرامجها ومرافقها.

3- تحقيق جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس

يجب ان تكون البرامج التعليمية شاملة مرنة تستوعب مختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، وضرورة تكيفها مع المتغيرات العالمية، الامر الذي من شانه ان يجعل طرق تدريسها بعيدة تماماً عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلاب من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها، و كما يستوجب التحول من الاليات التقليدية في التدريس الى الاليات المتطورة والمتنوعة المستخدمة لتكنولوجيا التعليم والتعلم الحديثة (**نورالدين وسمية ،2019: 24**).

ولابد ان تتصف البرامج التعليمية بالخصائص الاتية

- ملاءمتها لاحتياجات الطالب، سوق العمل و المجتمع ، وقدرتها على ربط الطالب بواقعه (**رقاد ، 2014: 48**).
- المرونة المتجددة لمسايرة المستحدثات المصاحبة للتغير المعرفي وتطورات العصر، والتعليم بالمفهوم العالمي المنفتح على المعرفة العالمية (**نورالدين وسمية ، 2019:24**).
- قدراتها على مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب (**مدفوني ، 2017: 192**).

- مشاركة اعضاء هيئة التدريس بشكل فعال في التطبيقات العملية ، وقدرتها على ربط المادة العلمية بالمشكلات والتحديات المحلية والعالمية **(مدفوني ، 2017: 192)**.
- ملائمتها لمتطلبات اعداد خريج لديه القدرة على التحليل والتفكير **(رقاد ، 2014: 48)**.
- درجة الزام اعضاء هيئة التدريس بالتواجد في المواعيد المحددة للدروس والنظرية العلمية **(مدفوني ، 2017: 192)**.
- استخدام المساعدات البصرية ، وتنويع مستوى الصوت فثبوت الصوت على وتيرة واحدة ولفترة طويلة مملة للطالب ، توضيح كيفية وضع الاختبارات وطرق تصحيحها مما يزيد من ثقة الطالب **(رقاد ، 2014: 50)**.

4- الاستثمار من اجل ضمان جودة الكتاب التعليمي

ويقصد به جودة محتويات الكتاب وتحديثه المستمر ليواكب التغيرات المعرفية المستمرة، ويساعد الطالب على توعية ذاته في دراسته وابحاثه، وكما يساهم في زيادة الوعي لديه ومن ثم القدرة على التحليل الذاتي للمعلومات بالبحث والاطلاع **(رقاد ، 2014: 51)**.

3-3- دور البحث العلمي في ارساء اقتصاد المعرفة

يعتبر البحث العلمي من الوظائف التي يقوم عليها التعليم العالي بمفهومه المعاصر، من المتوقع أن تولد الجامعة المعرفة والاختراعات المطلوبة من خلال متابعة البحث والعمق العلمي ، والمساهمة في النهوض بالمعرفة الإنسانية لتوظيفها في خدمة المجتمع من خلال تشخيص مشاكله الاقتصادية والاجتماعية ، وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لتطويرها. الحياة ، لا يمكن أن توجد جامعة بالمعنى الحقيقي إذا أهملت البحث العلمي **(حنان، 2017: 339)**. ويمكن تناول دور البحث العلمي من خلال المدخلات والنواتج، وكما يلي

1- مدخلات البحث العلمي : ان البحث العلمي او ما يعرف بأنشطة البحث والتطوير هو احد اهم الخصائص المميزة والمعايير المعتمدة لقياس مدى ارتكاز الاقتصاد على المعرفة، ويذهب اغلب الباحثين الى انه لقياس البحث ورصد مدى ملائمته وخدمته لمتطلبات اقتصاد المعرفة سواء من حيث الكم او النوع، يجب ان يأخذ بعين الاعتبار المدخلات المتمثلة بالموارد البشرية (خاصه الباحثين) والموارد المالية (اي الانفاق على البحوث والتطوير) ، فبوجود هذه المدخلات وما تمثله ضمن مجموع الامكانات المتاحة لدى هذه الجامعة هو دليل على اهتمام الجامعة للبحث العلمي من عدمه **(نزيه ، 2016: 102)**.

2- نواتج البحث العلمي : لا يمكن الاكتفاء بمدخلات البحث العلمي لوحدها لتقييم نجاح اية استراتيجية بحثية معينة، اذ ان الدور الذي ستلعبه هذه المدخلات في الدراسة سيكون ثانوياً ما لم تقترن برصد نواتج البحث العلمي لهذه الجامعة، اي المخرجات الخاصة بالبحوث والتطوير، والمتمثلة في النشر العلمي المصنف (المحكم) ، وبراءات الاختراع.

- النشرات العلمية : حسب تقرير المعرفة العربي لعام (2009) تلعب النشرات العلمية المصنفة او المحكمة من طرف لجان علمية ومؤسسات دولية متخصصة دوراً مهماً في المقارنة بين الدول بخصوص انتاج المعرفة العلمية ونشرها ، اذ يتم احتساب عدد النشرات العلمية لكل مواطن كمؤشر اضافي، وقياس جودة الابحاث يتم الاخذ بها بعين الاعتبار ، وعدد الشهادات اي الاقتباسات المرجعية المأخوذة من منشور علمي مصنف

ما، وتزداد الاشارة الى اهمية البحث كلما ارتفع مستواه واضاف معرفة جديدة للإنسانية ، ويتم ذلك من خلال تتبع اثر البحوث وقياسها بواسطة رصد نسبة الاستشهادات فيها وحسابها **(نورالدين وسمية ، 2019 : 25-26)**.

- براءات الاختراع : هي عبارة عن ملكية قانونية لحق الاكتشاف والابتكار ، ويمنح هذا الحق بواسطة مكاتب براءة الاختراع الوطنية ، وتعطي براءات الاختراع لصاحبها الحق في احتكار او استغلال الاختراع ، واستخدام هذا المؤشر بكثافة من قبل الدارسين للتعبير التكنولوجي كمؤشر لمخرجات النشاط الابتكاري والاكتشاف ، فيمكن ان تعكس عدد براءات الاختراع الممنوحة لمؤسسة ما في بلد معين مستوى الحركة التكنولوجية في تلك المؤسسة ، فاختيار براءات الاختراع كمؤشر للابتكار قد يعطي لمحة قوية عن اتجاه التعيير التكنولوجي في المؤسسة **(بانقا و باطويح ، 2018: 30)**.
- اللقاءات والندوات العلمية : هي احد مخرجات البحث العلمي الى جانب النشرات العلمية وبراءات الاختراع ، الا ان صعوبة الاحاطة بها وتعقيداتها الكثيرة من جهة ، و شبه غياب لقواعد بيانات معترف بها ولجان دولية للتحكيم من جهة اخرى ، قد تجعل معيار الندوات ثانوياً مقارنة مع الانتاجات العلمية السالفة الذكر (النشرات العلمية وبراءات الاختراع) **(نزيه ، 2016 : 103)**.

المبحث الرابع : تقييم واقع دور مؤسسات التعليم العالي في ارساء اقتصاد المعرفة في العراق

4-1- واقع اقتصاد المعرفة في العراق

اذا تساءلنا عن امكانية العراق من الانتقال الى اقتصاد المعرفة فهل تمكن العراق من تجاوز مرحلة الجودة والنوعية ؟ وهل وصل الانسان في العراق الى مرحلة الابتكار والابداع ؟ وهل ان المجتمع جاهزاً لاستيعاب المعلوماتية ؟ فاقتصاد المعرفة يعتمد على تطبيق المعرفة الانسانية على كل منتج وعلى كيفية انتاجه ، وتشير الدراسات المتوفرة عن الانتاج العلمي للوطن العربي على الرغم من قلتها من حيث الكم والنوع ، اذ يأتي العراق في نهاية القائمة في فترة التسعينات بسبب فرض الحصار عليه عام 1990 والى حصول التغيير عام 2003 ، اذ كان يعيش العراق في عزلة عن العالم ، وفي محاولة لتصنيف الدول حسب مكانتها في دليل الانجازات التقنية للمحاور العلمية للأبداع التقني ، فقد نشر تقرير التنمية البشرية UNDP عام 2001 قائمة لمعظم دول العالم وفقاً لزمر هي (القادة ، القادة المحتملون ، المتبنون الديناميكيون ، واخيراً المهمشون) وقد وردت بعض الدول العربية في هذه الزمر ، ولم يكن هنالك وجود لأي دولة من الدول العربية في المجموعة الاولى والثانية ، بينما نجد في المجموعة الثالثة تونس وسوريا ومصر والجزائر ، ونجد العراق في المجموعة الاخيرة **(عبدالله وثابت ، 2016: 232-233)**. وعن مؤشرات التنافسية والتطوير والابداع المقدمة في تقرير مؤشر المعرفة العربية لعام 2016 حقق العراق ما نسبته 0.35 ، ومؤشر الاداء التنظيمي والموارد البشرية 0.20، ويشير التقرير الى عدم وجود العراق في مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد **(تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2016: 17)**. وكما مبين في الشكل الاتي

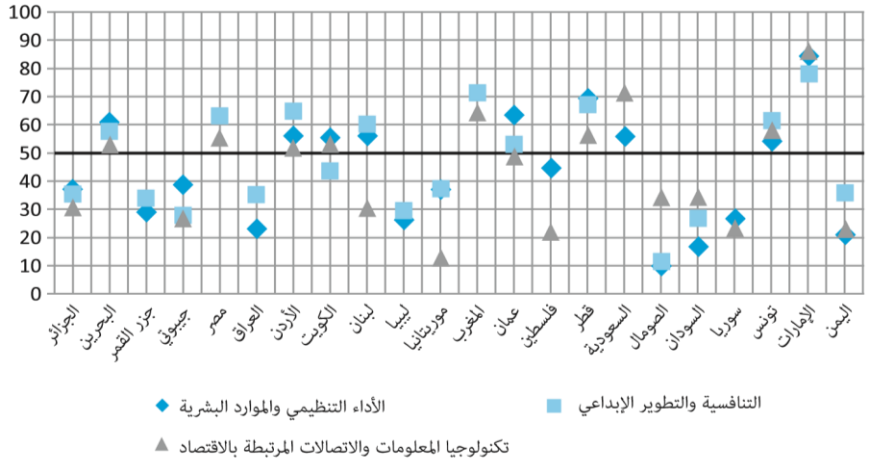

شكل (1) نتائج الدول العربية في المحاور الرئيسية لمؤشر الاقتصاد

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، تقارير المعرفة ،تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2016: 87.

اما عن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نلاحظ ضعف مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، شانه شان المؤشرات القطاعية الاخرى ، فقد حقق العراق درجة 35 مقارنة مع دولة الامارات التي حققت المرتبة الاولى وبدرجة 86.08 ،وهذا ما يدل على ضعف مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكما مبين في الشكل (2)

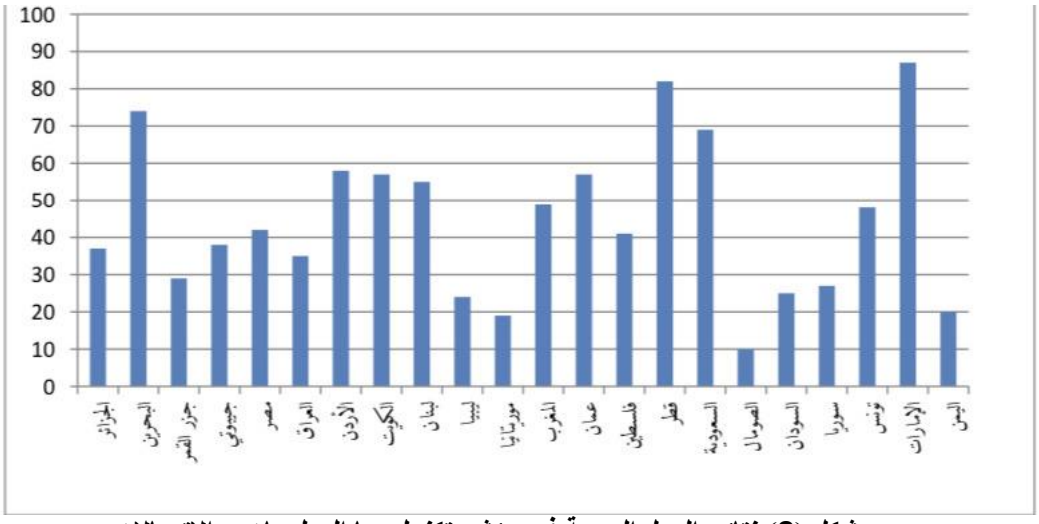

شكل (2) نتائج الدول العربية في مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2016: 75.

اما عن مؤشر التعليم العالي التابع لمؤشر المعرفة العربي فقد حقق مؤشر العراق 23 % ما يدل على انخفاض مؤشر التعليم او مقارنة بالتعليم في الدول الاخرى ، مما يتطلب عمل مزيد لتطوير وتحسين نظم التعليم العالي لها حتى يرتقي للمستوى العلمي ، وكما مبين في الشكل (3)

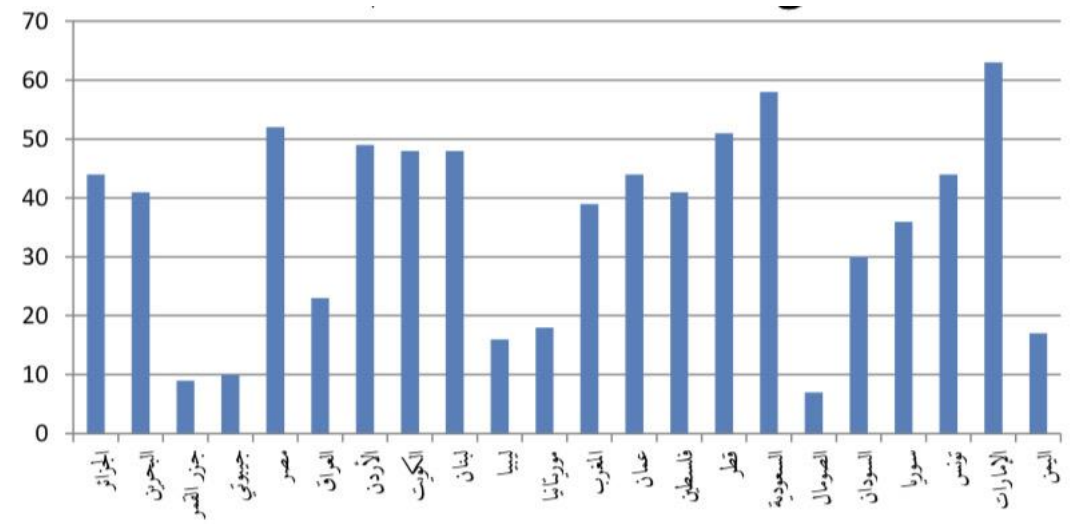

شكل (3) نتائج الدول العربية في مؤشر التعليم العالي

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، تقارير المعرفة تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2016: 60.

اما عن المحاور الرئيسية لمؤشر التعليم العالي ، نجد ان نتائجها تتناسق مع نتائج المؤشر العام ، فقد بلغ مؤشر عمليات التعليم العالي درجة 60% ، بينما بلغ مؤشر مدخلات التعليم العالي 35% ، و مؤشر مخرجات التعليم العالي 9% فقط ، وكما مبين في الشكل (4)

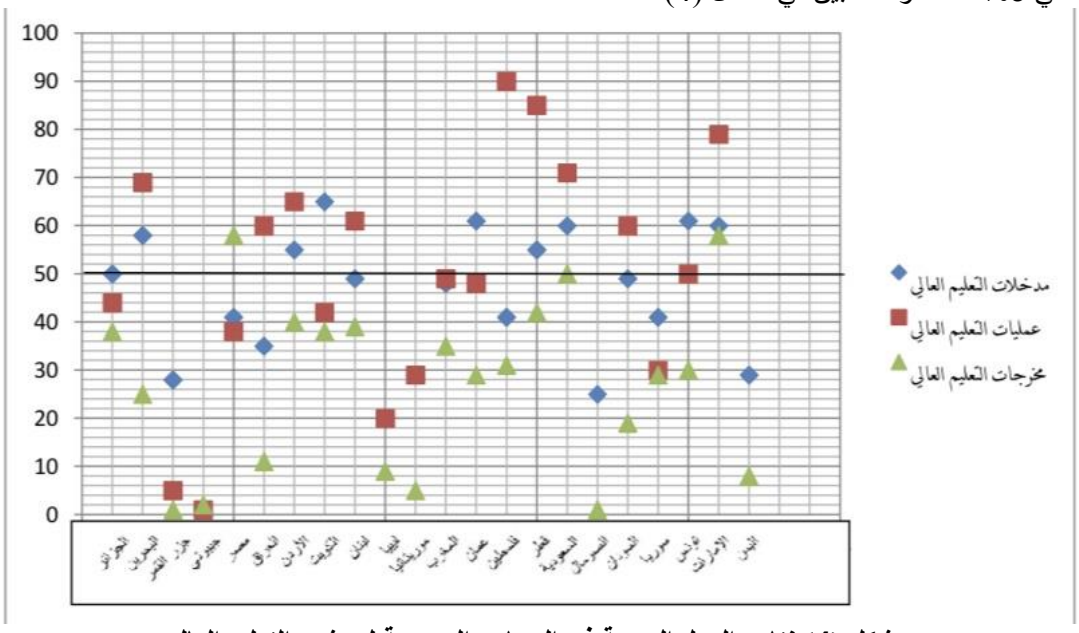

شكل (4) نتائج الدول العربية في المحاور الرئيسية لمؤشر التعليم العالي

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، تقارير المعرفة تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2016: 61.

اما عن مؤشرات المعرفة العربية لعام 2020 لم يذكر العراق في مؤشرات المعرفة العالمي من اصل 138 دولة ومؤشر الاداء التنظيمي ومؤشر الموارد البشرية ومؤشر الاقتصاد **(تقرير مؤشر المعرفة العربية ، 2020: 3-6)**. وحقق العراق زيادة في نسبة مستخدمي الهاتف المحمول بنسبة 99.2 % مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 98.58% ، وتراجع نسبة استخدام الهاتف الثابت وبنسبة 5% لعام 2019 مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 6.5% ، وزيادة نسبة مستخدمي الحاسوب للذين اعمارهم 5 سنوات فاكثر لعام 2019 بنسبة 18.89 % مقارنة

مع عام 2014 وبنسبة 10.47% ، اما استخدام الحاسوب حسب مستوى الحالة العلمية شهدت نسبة مستخدمي الحاسوب للدكتوراه تراجع لعام 2019 وبنسبة 72.3% مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 86.79 ، والماجستير لعام 2019 بنسبة 64.2 % مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 79.60% ، والاقل الامي لعام 2019 بنسبة 0.2 % مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 0.86 % ، اما عن مؤشر استخدام الانترنت والذي يعد احد المؤشرات لإمكانية التوصل الى المعرفة في عصر الاتصال لعمر 5 سنوات فاكثر فشهد عام 2019 زيادة نسبة مستخدمي الانترنت لتصل الى 44.3 % مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 13.21% ، وانخفاض نسبة من لا يستخدم الانترنت لعام 2019 الى 55.7 % مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 86.79 % ، وزيادة نسبة الاسر التي لا يتوفر لديها اتصال الانترنت داخل المنزل لعام 2019 الى 74.0 مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 59.77% بسبب تكاليف الخدمة عالية جداً ، والسبب الثاني تكاليف الاجهزة عالية جداً وبنسبة 68.9% لعام 2019 ولم يتوفر هذا المؤشر لعام 2014، والسبب الثالث هو انعدام الحاجة الى الانترنت (غير مفيد ، غير مثير للاهتمام) وبنسبة 66.3 % ، اما السبب الرابع انعدام المعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام الانترنت بنسبة 55.0 % مقارنة مع عام 2014 وبنسبة 62.36 **(وزارة التخطيط ، 2019 : 16- 30)**. وهذا ما يؤشر على ضعف الاستفادة من الخدمات التكنولوجية والمعرفية المتوفرة عبر شبكة المعلومات العالمية .

4-2- مؤسسات التعليم العالي في العراق

كانت الجامعة منذ مئات السنين تمارس دورها التقليدي في توفير خدمات التعليم المتخصص ، وجاء التغيير في الانماط الاقتصادية في العالم ليجعل وظيفة البحث العالمي من ابرز خصائص الجامعات لما تتميز به البيئة الاكاديمية من قدرات وامكانات بحثية **(انيس ، 2013: 43)** . وبلغ عدد الجامعات العراقية لعام 2018 (36) جامعة موزعة على ارجاء القطر ، وشهدت الجامعات العراقية تدني التصنيف الدولي و ضعف الجوانب الاكاديمية وقدراتها التنافسية و محدودية البنى التحتية وضعف المستلزمات والمختبرات والاجهزة التعليمية الحديثة مقابل زيادة كبيرة في اعداد الطلبة والافتقار للنظم الحديثة وعدم امكانيتها تطبيق المعايير التصميمية (المحلية و الاقليمية والعالمية) لمتطلبات بناء الجامعات بسبب الزيادة في معدلات قبول الطلاب وتوقف المشاريع التي تلبي متطلبات الجامعة ، وضعف الشراكة بين المؤسسات التعليمية في القطاعين العام والخاص ، وضعف العلاقات الاكاديمية مع الجامعات الاجنبية ، وقلة البحوث المنشورة في المجلات العالمية وضعف المعرفة بأساليب النشر والتدريب على اساليب البحث ، ومحدودية اليات الرصد والتقويم وضعف الحوكمة الادارية والالكترونية وخدمات المكتبة الافتراضية **(وزارة التخطيط ، 2020: 221)** . ويعود هذا الى انخفاض نسبة الانفاق على التعليم في العراق ، اذ ان التقدم والنمو الاقتصادي مؤشر للتقدم العلمي واصبح التزايد في حجم الانفاق على التعليم ظاهرة طبيعية وتشمل هذه الزيادة كافة دول العالم ، وتشير مؤشرات الانفاق على التعليم في العراق بانخفاض نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، الذي يعد من اكثر المؤشرات الذي يتكرر استخدامه في المقارنات الدولية للموارد التعليمية بغية رسم ابعاد النظام التعليمي هو النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي التي تنفق على التعليم، لقياس حجم الانفاق على التعليم ، وكما مبين في الجدول الاتي .

جدول (1) نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2018

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة	الانفاق على التعليم كنسبة من %GDP
2004	41608.8	1408.89	3.39
2005	43438.8	870.03	2.15

2.15	1027.19	47851.4	2006
2.45	1187.63	48510.6	2007
3.15	1628.04	51716.6	2008
4.03	2206.35	54721.2	2009
4.08	2358.27	57751.6	2010
4.28	2723.93	63650.4	2011
3.36	2405.25	71680.8	2012
3.51	2698.46	76922.0	2013
3.64	2828.22	77789.7	2014
4.62	3685.08	79815.5	2015
4.91	4463.51	90822.2	2016
4.60	4016.55	87399.9	2017
4.29	3716.85	86438.5	2018

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على عبيد ، مروان شاكر و علي ، رحمن حسن (2020) تحليل مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004- 2017 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 12، 49- 72.

ويبين الجدول (1) ان حصة قطاع التعليم من الناتج المحلي الاجمالي قليلة جداً خلال المدة (2004– 2018) اذ بلغت عام 2004 (3.39%) وانخفضت في عام 2005 و 2006 الى (2.15) ومن ثم حققت ارتفاع للسنوات اللاحقة لتصل الى (4.91) عام 2016 وانخفضت الى (4.29) للعام 2018. ويعود هذا الانخفاض الى قلة التخصيصات لقطاع التعليم ، وانعكس تدني التخصيص لقطاع التعليم الى عجز مستديم نتيجة النمو المتسارع في العوامل المؤثرة على التعليم كنمو السكان ، وكذلك ما موجود من بنى مؤسسية وارتفاع نسبة الغير صالح منها وبحاجة الى تأهيل.

4–3– دور البحث العلمي في ارساء اقتصاد المعرفة في العراق

يعرف البحث العلمي بانه عملية فكرية منظمة ، يقوم بها شخص يسمى الباحث من اجل تقصي الحقائق في شأن مسالة او مشكلة معينة تسمى موضوع البحث باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصول الى حلول ملائمة لعلاج او الى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث **(حنان ، 2017: 332)**. ويلعب البحث العلمي دور اساسي في ارساء اقتصاد المعرفة من خلال مخرجاته ، وشهد مجال البحث العلمي في العراق زيادة في عدد انتاج البحوث بعد عام 2013 ، بعد الخروج من العزلة البحثية ، اذ تشير المقارنة بسيرة البحوث المتوافرة للأعوام 2010 و 2021 وكما مبين في الشكل (6) ان عدد البحوث المنشورة في قاعدة Scopus وهي قاعدة البيانات الاكبر عالمياً للبحوث العلمية المنشورة بين الاعوام 1996– 2003 مجتمعة لم يتجاوز اربع مئة بحث علمي ، فيما انتج العراق في العام 2021 وحده ولغاية السادس عشر من شباط ما يزيد على 66516 بحث علمي ، وكما مبين في الجدول (2) والشكل (6) الاتيان

جدول (2) عدد البحوث المنشورة في قاعدة Scopus

السنوات	عدد البحوث
2010	838
2011	1118
2012	1403

1751	2013
2034	2014
2183	2015
3169	2016
4403	2017
8811	2018
13277	2019
57370	2020
66516	2021

اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية ، بيانات متفرقة

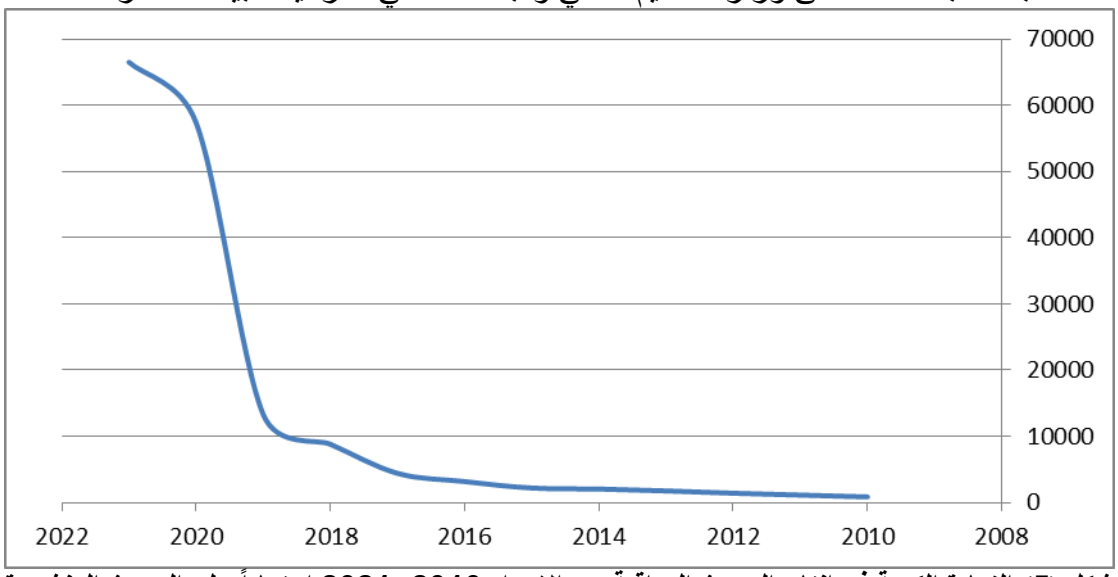

شكل (5) الزيادة الكمية في انتاج البحوث العراقية بين الاعوام 2010- 2021 اعتماداً على البحوث المنشورة في قاعدة البيانات Scopus

اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) .

ويبين الجدول (2) و الشكل (5) إن ناتج البحث العلمي العراقي قد زاد بمعدل 78 في عام 2021 مقارنة 2010 ، وان زيادة عدد البحوث فأنها اشارت حضوراً وتحسناً ملموساً في نوعية و رصانة المجلات التي نشرت فيها البحوث ، وان 41.6% من البحوث المنشورة في المجلات تقع في الربع الاول والثاني من تسلسل المجلات على وفق التخصصات مما يثبت التحسن العلمي المطرد للباحثين العراقيين واسهامهم الفاعل في البحث العلمي. والعديد من الدراسات اجريت شخصت وجود عدة معوقات للأبحاث العلمية اهمها عدم وجود جهة مركزية لتمويل ودعم البحث العلمي ، وهناك العديد من المراكز البحثية لا تنجز مهام بحثية حقيقية ، واقتصار البحث على وزارة التعليم العالي ، وان البحوث تنجز للحصول على الالقاب العلمية دون ان تهتم بمعالجة مشكلة حقيقية **(البهادلي ، 2018: 4-5)** . وتبقى البحوث مطمورة تحت الغبار، ودراسات تملئ المكاتب دون اية جدوى من وجودها ، فالعالم في سباق للحصول على اكبر قدر ممكن من المعرفة المستمدة من العلوم التي تضمن التفوق والراحة للإنسان . وبلغت عدد الاوراق المنشورة في النصف الاول من العام 2013 (274) ورقة مقارنة (176) في نفس الفترة من العام 2012 وبزيادة نسبتها (55%) في الانتاج العراقي اعتماداً على بيانات البنك الدولي في حساب نسبة عدد البحوث لكل مليون نسمة **(العبدلي ، 2017: 184)** .ولكن عند دراسة الزيادة في عدد البحوث

وعدد الاوراق المنشورة وعدد الاشارات والتي تمثل مخرجات البحث العلمي ، هل ساعدت في تطوير البحث العلمي وتسويق البحث العلمي وترك بصمة حقيقية على الخارطة العلمية العالمية ، نجد ان هذه الزيادة هي زيادة في الكم دون ان يقابله زيادة في كفاءة البحث وجودته وهذا يعود الى عدة اسباب اهمها ، تدني حجم الانفاق على البحث والتطوير العلمي والمتمثل بنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والذي يعد من المؤشرات المهمة والاكثر شيوعاً لقياس مدى فاعلية البحث العلمي ، و انخفاض عدد المراكز البحثية والتي تعد من العوامل المهمة والتي تؤثر بشكل مباشر على زيادة البحوث العلمية المنجزة ، وتعود قلة البحوث المنجزة الى قلة المراكز البحثية ، وانخفاض عدد الباحثين العاملين في الجامعات والمراكز البحثية الاثر الكبير في زيادة عدد البحوث العلمية المنشورة في الدوريات العالمية ، وتشير التقارير الى انخفاض عدد الباحثين في العراق لكل مليون نسمة ، وضعف تسويق نتاج الابحاث والتي تعد احد اهم المؤشرات لبناء اقتصاد متين للبلد مبني على اساس المعرفة ويستوعب مخرجات التعليم والبحث العلمي ، وان تسويق نتاج البحوث المنجزة للشركات والقطاع الخاص يؤدي الى دعم البحث العلمي وامكانية الاستفادة من نتائج الابحاث المنجزة ، وزيادة الواردات التسويقية لتلك النتائج **(داخل ، 2018: 173- 181)**.

الاستنتاجات

1- اصبحت المعرفة اداة حاسمة ومردوداً استراتيجياً في الاقتصاد ومن مصادر الثورة الهامه .

2- التحول نحو اقتصاد المعرفة مطلباً اساسياً لكل الجامعات والمؤسسات التعليمية في العالم بشكل عام ، والعراق بشكل خاص .

3- اقتصاد المعرفة اقتصاد حديث يقوم على التكنولوجيا والابتكار وعلى كفاءة وابداع رأس المال البشري .

4- ضئالت دور مؤسسات التعليم العالي في المساهمة في اقتصاد المعرفة ، ويرجع ذلك الى ضعف مؤشر الابداع والابتكار ومخرجات البحث العلمي.

5- خروج العراق من مؤشرات المعرفة العالمية ، ما يدل على تراجع دور المعرفة في العراق.

6-تحقيق زيادة في عدد البحوث المنشورة ضمن قاعدة **البيانات Scopus** لعام 2021 لتصل الى 66516 بحث.

7- عدم الاعتماد على نتائج البحوث العلمية في حل المشاكل القائمة في المجتمع ، ونقص عدد الباحثين والبحوث .

8- قلة التخصيصات المالية الممنوحة للجامعات العراقية وللمراكز البحثية للارتقاء بجودة البحوث العلمية المنجزة .

9- تراجع دور القطاع الخاص في مؤسسات ومراكز البحوث العلمية ، واصبحت البحوث لا تعالج مشاكل واقعية .

10- تراجع دور مراكز البحوث العلمية من خلال مخرجاتها في معالجة المشاكل الواقعية التي تدعم العملية الانتاجية .

11- ضعف الاستثمار في كل من هيئة التدريس والطلاب الجامعيين ، والاعتماد على الاساليب القديمة في عملية التدريس.

التوصيات

1- ادراك اهمية المعرفة والتحول الى اقتصاد المعرفة لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي .
2- ضرورة سعي مؤسسات التعليم العالي لتحقيق الاستثمار في هيئة التدريس والطلاب وتكيفهم مع تطورات المعرفة العالمية لتعزيز قدراتهم غلى الابداع والابتكار.
3- زيادة دور مؤسسات التعليم العالي في ارساء اقتصاد المعرفة من خلال زيادة مراكز الابحاث المتطورة في الانتاج الفكري.
4- زيادة التخصيصات المالية لدعم مؤسسات التعليم العالي.
5- اعتماد اساليب التدريس الحديثة التي تجعل الطالب ايجابياً نشطاً في العملية التربوية .
6- زيادة الترابط بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي من اجل زيادة التعاون في حل المشاكل التي تواجه القطاع الخاص من خلال الاستفادة من نتاج البحث العلمي.
7- تفعيل برامج التوأمة بين الجامعات العراقية والجامعات العالمية وزيادة الاهتمام بمخرجات البحث العلمي.

المصادر

1- انيس ، بو دياب (2013) دور مؤسسات التعليم العالي في لبنان في رفد اقتصاد المعرفة ، متاح على الموقع boudiabanis@hotmail.com .
2- بانقا ، علم الدين و باطويح ، محمد عمر (2018) تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة ، سلسلة دراسات تنموية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 61، 1- 77.
3- البربري ، محمد عوض (2016) تطوير سياسة التعليم العالي في مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي ، بالإفادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا، مجلة كلية التربية، جمعة بنها، العدد 27 ، 117- 244.

4- البهادلي ، علي محمد (2018) البحث العلمي في العراق : الواقع ومقترحات التطوير ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 3- 12.

5- بوفرة ، رابح و سعودي ، نجوى ،و لعراف ، فائزة (2013) واقع رأس المال الفكري في الجامعة الجزائرية – جامعة المسلية انموذجاً ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال ، جامعة الزيتونة الاردنية ، 753- 772.

6- **مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، تقارير المعرفة** ، تقرير مؤشر المعرفة العالمي (2020).

7- **مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، تقارير المعرفة** ، تقرير مؤشر المعرفة العربي (2016) .

8- حسان ، حسن محمد، و مجاهد ، محمد عطوة و السيد علي ، فكرى محمد (2008) التعليم الجامعي الخاص (التطور والمستقبل) ، دار الجامعة الجديدة ، الازاربطة ، ط1.

9- حنان، بو غراف (2017) البحث العلمي بقراءة في العلاقة بين الاخلاقيات واهداف مؤسسات التعليم العالي ، مجلة افاق للعلوم ، العدد الثامن ، الجزء الثاني ، 331- 345.

10- داخل، احسان حبيب (2018) واقع وتحديات البحث العلمي في العراق وأسس تقويمه ، مجلة كلية المصطفى الجامعة ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني الدولي.

11- دواي، مهدي صالح و حسين ، عبد علي (2018) نحو اقتصاد معرفي عراقي في ظل المتغيرات التكنولوجية المعاصرة ، مجلة جامعة جيهان ، العدد 2، 403- 437.

12- رضوان، بواب (2019) الجودة في التعليم الجامعي واليات ضمانها داخل مؤسسات التعليم العالي، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 11 ، الاصدار 1، 48- 58.

13- رقاد ، صليحة (2014) تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية : افاقه ومعوقاته ، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

14- سعاد، عياط و عزيز، دحماني (2016) استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تقييم اداء مؤسسات التعليم العالي " حالة جامعة طاهري محمد بشار " ، مجلة البشار الاقتصادية ، العدد 6 ، 107- 121.

15- شرف الدين ، بن وارث (2019) دور مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة ، مجلة تحولات ، جامعة ورقلة –الجزائر، المجلد 2، العدد 2 ، 100- 121.

16- شرفي، امل (2018) راس المال الفكري ودوره في تحسين اداء مؤسسات التعليم العالي – دراسة اراء اساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ام البواقي.

17- شعيبث ، سندس جاسم و دلي، شذى سالم (2018) رأس المال البشري ودوره في تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة وتلبية احتياجات سوق العمل في العراق ، مجلة جامعة جيهان ، العدد 2، 491- 532.

18- الشيخ ، الداوي و ابو القاسم ، حمدي (2013) دور تنمية رأس المال البشري في ادماج منظمات الاعمال في الاقتصاد المبني على المعرفة ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال ، جامعة الزيتونة الاردنية ، 445- 453.

19- صالح ، عدنان مناتي (2019) دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة مع اشارة خاصة للتجربة العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ، 147- 166.

20- عبد الله ، عيلان اسماعيل و ثابت ، نور محمد (2016) اندماج العراق في اقتصاد المعرفة الواقع والتحديات ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 12، العدد 36 ، 220- 243.

21- العبدلي ، حسام عبد الملك (2017) البحث العلمي لدى اعضاء هيئة التدريس في كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية (معوقات ومقترحات تطويره) ، مجلة كلية التربية للبنات ، العدد 7، السنة الرابعة ، الجزء الثاني ، 177- 206.

22- عبيد ، مروان شاكر و علي ، رحمن حسن (2020) تحليل مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004 – 2017 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 12 ، 49- 72.

23- عسول ، محمد الامين (2016) دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق جودة التعليم العالي دراسة حالة بعض المؤسسات الجامعية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

24- عميرة ، اسماء (2013) ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي – دراسة حالة جامعة جيجل – ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة.

25- مدفوني ، هندة (2017) الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي.

26- نزيه ، عبد الرحمن (2016) دور البحث العلمي الجامعي في الولوج الى اقتصاد المعرفة في الجامعات المغربية : دراسة حالة (لجامعة محمد الخامس السويسي) ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد التاسع ، العدد 4 ، 95- 119.

27- نمور ، نوال (2012) كفاءة اعضاء هيئة التدريس واثرها على جودة التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ن رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منشوري قسطنطينية.

28- نور الدين ، ميني وسمية ، قامون (2019) دور مؤسسات التعليم العالي كفاعل استراتيجي في ارساء اقتصاد المعرفة ، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية ، مجلد 5، العدد 1 ، 17- 29.

29- الوائلي ، نادية صالح مهدي و الشمري ، هاشم مرزوك(2013) رأس المال الفكري ركيزة التحول نحو اقتصاد المعرفي ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال ، جامعة الزيتونة الاردنية ، 1021- 1030.

30- وزارة التخطيط (2018- 2020) الخطة التنموية الوطنية .

31- وزارة التخطيط (2019) تقرير منح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأسر والافراد ، مديرية احصاءات النقل والاتصال.